

Distr.
GENERAL

S/1996/507
1 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم وفقا للقرار ١٠٣٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة إضافية تنتهي في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، رهنا باستعراض يجريه المجلس لولاية البعثة في حالة إجراء أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وبنفس القرار، طلب اليّ مجلس الأمن أن أبقيه على علم بصورة منتظمة، وأن أقدم، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جورجيا، بما في ذلك عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وعملا بذلك القرار، قدمت تقريرا الى المجلس في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/284). ويقدم هذا التقرير استكمالا آخر عن الحالة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وهو يتضمن توصياتي فيما يتعلق بمستقبل البعثة.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - أكد الجانبان الجورجي والأبخازي من جديد رغبتهما في التوصل الى حل سياسي وعزمهما على مواصلة عملية التفاوض. ويدعم الجانبان أيضا قيام الأمم المتحدة بدور نشط في هذا الصدد. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرت عدة اتصالات مباشرة بين ممثلي الجانبين. غير أن عملية السلم الجورجية/الأبخازية متوقفة، لأن القضية الأساسية، وهي المركز السياسي لأبخازيا في المستقبل، لا تزال دون حل (انظر S/1996/284، الفقرة ٢).

٣ - وتقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن مساعدة الجانبين على حل النزاع الجورجي/الأبخازي. وقد سنحت لي الفرصة لمناقشة المسألة مع وزير خارجية جورجيا السيد إيراكلي ميناغارا شيفيلي، في نيويورك في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وظل مبعوثي الخاص، السفير إدوارد برونر ونائبه المقيم، السيد ليفيو بوتا، على اتصال وثيق برئيس جمهورية جورجيا، السيد إدوارد شيفاردنادزه، وبالزعيم الأبخازي، السيد فلاديسلاف أوردزينبا، وبممثليهما في موسكو وبشخصيات سياسية أخرى على الجانبين.

٤ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الاتحاد الروسي، بصفته الجهة الميسرة، أخذ زمام المبادرة في الجهود المبذولة لإقناع الطرفين بقبول مشروع البروتوكول المشار إليه في الفقرة ٤٠ من تقرير المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/5)، ومن ثم وضع مبادئ أساسية يمكن استنادا إليها إبرام اتفاق أكثر تفصيلا. وفي أثناء زيارتي لموسكو في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٦، قابلت الرئيس بوريس يلتسين ووزير الخارجية يفيغيني بريماكوف اللذين ناقشت معهما ما يبذله من جهود في هذا الصدد. كذلك التقى مبعوثي الخاص ونائبه، بصورة منتظمة، ممثلي الاتحاد الروسي بشأن كيفية التقريب بين الجانبين للتوصل إلى حلول وسط. ولسوء الحظ، لم يتيسر بعد إقناع الجانبين بقبول مشروع البروتوكول الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

٥ - كذلك ظل مبعوثي الخاص ونائبه يجريان بصورة منتظمة اتصالات بكبار ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦ - وفي خلال شهر أيار/مايو، اجتمع سفراء مجموعة "أصدقاء جورجيا" في تبليسي، وتشمل الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، مع الرئيس شيفاردناдзе، واجتمعوا بعد أيام قلائل مع السيد اردزيبنا، للتقدم بمبادرة سياسية أعربوا فيها عن قلقهم بشأن جملة أمور منها عدم إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية سياسية في أبخازيا، وأكدوا إيمانهم بأن المجتمع الدولي لن يستطيع مساعدة الطرفين على حل خلافاتهما إلا إذا كان الطرفان نفساهما راغبين في ذلك. وأشاروا أيضا إلى أن عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم في أبخازيا بسلام وباحترام، مع توفر ضمانات كافية لسلامة جميع الأفراد، بمن فيهم المنتمون إلى أقليات عرقية، يجب أن تحظى بالأولوية من الناحية الإنسانية.

٧ - وقد رد الرئيس شيفاردناдзе على هذه المبادرة السياسية بأن أشار إلى أن حكومة جورجيا مهتمة بتنفيذ جميع القرارات والبيانات الرئاسية لمجلس الأمن. وأعرب الرئيس عن استعداده لإقامة اتصالات مع القيادة الأبخازية بغية السعي من أجل تخفيض مستوى الإحرام والعنف في منطقة غالي، الأمر الذي سيسر عودة اللاجئين والمشردين. وقال إن من المهم أن يتقدم "أصدقاء جورجيا" بهذه المبادرة السياسية في حضور نائب المبعوث الخاص. وأعرب السيد اردزيبنا عن عدم رضاه لقرارات مجلس الأمن التي لا تستند في رأيه إلى التقارير الواقعية للأمين العام. وأكد أن الأبخاز لم يرتكبوا أي عملية "تطهير عرقي". وشدد على استحالة القيام بعملية واسعة النطاق لإعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم، حتى ولو سمح هو بذلك، لأن السكان المحليين لن يقبلوهم. فالزمن وحده كفيل بلأم الجروح وتغيير المواقف. كذلك تتطلب هذه العودة إحراز تقدم كبير نحو تحقيق تسوية سياسية للنزاع الجورجي/الأبخازي. وأكد على أن أبخازيا لن تقيم علاقات مع جورجيا إلا في شكل "اتحاد فيدرالي".

٨ - وقد طرأ عدد من التطورات الهامة الأخرى في المنطقة تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية السلم الجورجية/الأبخازية.

٩ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، اتخذ البرلمان الجورجي قراراً معنوناً "التدابير اللازمة لتسوية النزاع في أبخازيا"، قرر فيه جملة أمور منها إصدار تعليمات إلى وزير خارجية جورجيا بالتأكيد على أن المجلس الأعلى ومجلس وزراء جمهورية أبخازيا المتمتعة بالحكم الذاتي في تبليسي هما الجهازين الشرعيين الوحيدين اللذين يتمتعان بسلطة الدولة والإدارة ويعبران عن مصالح شعب أبخازيا. وأوصى القرار بجملة أمور منها أن تمنح أبخازيا حكماً ذاتياً واسع النطاق في إطار دولة جورجية موحدة، يكون لها فيه دستوراً الخاص وبرلمانها الخاص وهيئاتها التنفيذية والقضائية العليا الخاصة، ونشيداً الوطنى الخاص، وعلمها الخاص، وشعارها الخاص، وغير ذلك من مزايا الدولة، وأن تكون لها ولايتها الخاصة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمالية والضريبية.

١٠ - وقد وصف الزعيم الأبخازي، السيد اردزنيا، هذا القرار بأنه محاولة لإجهاض عملية السلم، إذ أنه يتناقض في رأيه وجوهر الاتفاقات التي وقعت من قبل في إطار تلك العملية.

١١ - وقد اجتمع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في موسكو في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ واتخذ قراراً بشأن وجود قوات جماعية لحفظ السلم في منطقة النزاع في أبخازيا بجورجيا (انظر S/1996/C.71، المرفق الأول) قرر بموجبه جملة أمور منها دعوة طرفي النزاع إلى التعجيل بعملية المفاوضات لكفالة التوصل إلى تسوية سياسية حيث يقوم الاتحاد الروسي بدور الوسيط.

١٢ - وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، وقّع ممثلو الجانب الجورجي وجانب جنوب أوسيتيا، فضلاً عن ممثلي الاتحاد الروسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثلي جمهورية شمال أوسيتيا - الألبانيا، كوسيطين، على "مذكرة بشأن إحلال الأمن وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بين أطراف النزاع الجورجي/الأوسيتي. والمذكرة في جوهرها تضع تدابير هامة لبناء الثقة من قبيل الإسراع بعودة اللاجئين والمشردين، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح وعقد اجتماعات ثنائية بشأن عدد من المسائل.

١٣ - وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اجتمع رؤساء أرمينيا وأذربيجان وجورجيا والاتحاد الروسي في كيسلوفودسك، بالاتحاد الروسي، قراراً معنوناً "الوفاق بين القوميات والسلام والتعاون الاقتصادي والثقافي في منطقة القوقاز" (انظر A/51/162-S/1996/425، المرفق) الذي أعلن بموجبه الموقعون على جملة أمور منها عزمهم الأكيد على تعزيز السلم والاستقرار الدائمين في منطقة القوقاز. كذلك اشترك في اجتماع كيسلوفودسك زعماء الجمهوريات القوقازية الشمالية والاتحاد الروسي.

ثالثاً - الحالة الإنسانية

١٤ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية المتعددة القطاعات في جميع أنحاء أبخازيا، ونفذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) برامج للتطعيم والتحصين، وواصل برنامج الأغذية العالمي التصدي للحالة الغذائية في المنطقة.

١٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، بدأ نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، ويشمل الفترة حزيران/يونيه ١٩٩٦ لغاية أيار/مايو ١٩٩٧. ويسعى النداء الذي يتطرق للاحتياجات الماسة للمشردين داخليا علاوة على الفئات المستضعفة الأخرى في المجتمع، إلى الحصول على مبلغ ٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل جورجيا.

ألف - حالة اللاجئين والمشردين

١٦ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع منظمات غير حكومية، ثلاثة مشاريع رئيسية في منطقة غالي لدعم عملية إدماج الأشخاص الذين عادوا الى أماكن سكنهم. ويشمل المشروع الأول إصلاح ٢٣ مدرسة في المنطقة الأمنية، بما في ذلك إمدادها بالأثاث المدرسي. ويقدم المشروع الثاني الدعم لمستشفى غالي بتزويده بمعدات طبية. والهدف من المشروع الثالث هو زيادة محصول الذرة عن طريق توزيع البذور والأسمدة وزيت الديزل.

باء - حقوق الإنسان

١٧ - كما أبلغت المجلس في تقريره السابق، وافقت الأطراف المهتمة على برنامج يهدف الى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا (انظر الوثيقة S/1996/264، المرفق الأول). وسيتولى تنفيذ هذا المشروع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الوقت الحاضر، تجري مشاورات بين المفوض السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج وإنشاء مكتب في سوخومي. ويزعم المفوض السامي تعيين موظف أو موظفين من موظفي الأمم المتحدة من ذوي الخبرة في هذا المكتب الذي سيكون موقعه في أماكن عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، في سوخومي. وستوفر البعثة أيضا الدعم اللازم في مجال النقل والإمداد. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استعداد لتعيين موظف لحقوق الإنسان في هذا المكتب، ولدفع حصة تناسبية من تكاليف البرنامج.

١٨ - وعلى الرغم مما بذله المفوض السامي من جهود خلال الأشهر القليلة الماضية، ثبت عدم إمكانية جمع الأموال اللازمة عن طريق التبرع. وبالنظر الى ما يعلقه مجلس الأمن من أهمية، في إطار ولاية البعثة، على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أبخازيا، على سبيل المثال، في الفقرتين ٧ و ١٠ من القرار ١٠٣٦ (١٩٩٦)، فإنني أدني، رهنا بموافقة الهيئات التشريعية المختصة، أن أدرج التكاليف الطفيفة لبرنامج حقوق الإنسان هذا في ميزانية البعثة. وعلى هذا الأساس، سيكون مكتب حقوق الإنسان مسؤولا أمام المفوض السامي لحقوق الإنسان من خلال رئيس البعثة.

رابعا - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة عملها في أجزاء من المناطق الأمنية والمناطق المحدودة السلاح وفي وادي كودوري (انظر الخارطة المرفقة). وقد ظلت البعثة غير قادرة على العمل في تلك المنطقة بسبب التهديد المتواصل الذي يمثله زرع الألغام على الطرق بلا تمييز على الجانب الشمالي

لنهر إنغوري. (انظر الفقرات ٣٥ - ٤٠ أدناه). ونتيجة لذلك، كان لزاما تغيير انتشار البعثة ومفهومها للعمليات بصورة مؤقتة. وقد تم إغلاق ثلاث من قواعد الأفرقة في قطاع غالي - في أوتوبايا، إنغوري غيس وزيمو - برغيفي - والقاعدة الموجودة في مدينة غالي هي وحدها التي بقيت مفتوحة. ويقوم مراقبو البعثة في هذا الوقت بدوريات في مدينة غالي وعلى الطريق الرئيسي (المعروف بـ M-27) عابرين القطاع. ونقل بعض المراقبين الى قطاعات أخرى ضمن منطقة مسؤولية البعثة. ومن حيث النواحي الأخرى يظل انتشار البعثة بالشكل الذي وصفته في تقريره المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/284).

٢٠ - وتواصل البعثة عملها بقوامها الكامل المأذون به وهو ١٣٦ مراقبا عسكريا قادمين من ٢٣ بلدا (انظر المرفق). وبسبب تأثيرات مشكلة الألغام على أنشطة البعثة، وإلى حين وصول المعدات الهندسية والموظفين للتصدي لمشكلة خطر الألغام (انظر الفقرة ٣٨ أدناه)، فسوف يتأخر قليلا التناوب العادي للمراقبين في الأشهر القادمة.

٢١ - وقد أحدث انسحاب قواعد الأفرقة من قطاع غالي عددا من الانعكاسات، كان أكثرها أهمية أن انقطع عن البعثة مصدر معلومات أكيدة، وأصبحت غير قادرة على التحقق من معظم الحوادث التي تقع في ذلك القطاع. ويعتمد مقر قطاع غالي على قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وميليشيات أبخازيا والإدارة المدنية في حصوله على المعلومات عن الوضع في غالي. وإذ تحتفظ البعثة بعلاقات جيدة مع هذه المجموعات، فإن المعلومات التي تتلقاها إما لا تصل دائما في الوقت المناسب، أو أنها غير أكيدة تماما. وينبغي أن يذكر أيضا أن هنالك شعورا بعدم الأمن قد ظهر بين سكان القرى المجاورة في أعقاب انسحاب قواعد أفرقة غالي. ومن ناحية ثانية، فإن نقل المراقبين من قطاع غالي الى قطاع زغديدي يمكن البعثة من تغطية نقاط عبور إضافية غير رسمية على نهر إنغوري والحصول على معلومات من السكان المحليين عن الوضع على الجانب الغربي من النهر.

٢٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل أعادت البعثة افتتاح قاعدة الفريق في أديارا في وادي كودوري، التي كانت قد أغلقت خلال أشهر الشتاء. ومنذ ذلك الحين، يستقبل السكان المحليون الدوريات استقبالا حسنا. وبسبب الوقت المطلوب للوصول الى الوادي فإن الدوريات تعمل لفترات تتراوح من يومين الى أربعة أيام لكل دورية.

٢٣ - ولقد أفضت الاجتماعات الأسبوعية المقررة التي يرأسها كبير المراقبين العسكريين للبعثة، بين رئيس شرطة زغديدي ورئيس ميليشيات غالي (انظر S/1996/284، الفقرة ٢٩) الى ازدياد الرغبة لدى الجانبين للاشتراك معا في محاربة الإجرام. وبالمثل فقد أدت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية ويرأسها رئيس قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بين كبير المراقبين العسكريين ورؤساء إدارات زغديدي وغالي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠) الى بناء الثقة والدخول في مناقشات حول المسائل المشتركة المتعلقة بالأمن وتبادل الأسرى، الى جانب المسائل الإنسانية.

٢٤ - وتواصل البعثة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وتسهل الاجتماعات المنتظمة مع هذه المنظمات تبادل المعلومات بالنسبة للحالة الأمنية في منطقة العملية وأنشطة البعثة. وعلاوة على ذلك، تواصل البعثة تزويد المنظمات ذات الصلة بمعلومات عن حالات تحتاج إلى مساعدة هذه المنظمات، كما تقدم لها الدعم حسب الضرورة. وتواصل الأفرقة الطبية للبعثة تقديم خدماتها للسكان المحليين في جميع أنحاء البعثة، بما في ذلك مدينة غالي.

٢٥ - وقد تم الآن تشغيل الطائرة التي وفرتها حكومة سويسرا (انظر S/1996/284، الفقرة ٢٧) وتستخدم لنقل المراقبين، والموظفين المدنيين وللشحن من منطقة البعثة وإليها.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٢٦ - ظلت الحالة غير مستقرة في قطاع غالي وهادنة عموما في قطاع زغديدي. ففي الأولى لا تزال البعثة تفيد بوجود حالة من الفوضى، بما في ذلك أعمال القتل، والسرقة المسلحة، والنهب، والابتزاز والترويع، وهي بوضوح لا تساعد على عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ولا يوجد لميليشيات الأباز سيطرة على هذا الإقليم. كما إن غياب السلطة وانعدام وجود الشرطة الفعال يمكنان الجماعات الإجرامية المختلفة من أن تعمل بدرجة كبيرة من الحصانة. ويذكر أن هذا فقدان العام للأمن أفضى إلى إنشاء "مجموعات الدفاع عن النفس" بصورة غير رسمية في بعض القرى. ولما كانت البعثة غير قادرة في الوقت الراهن على القيام بدوريات في قطاع غالي، فإنه لا توجد لديها معرفة مفصلة بهذه الجماعات، إلا أنها تبذل كل جهد للحصول على معلومات إضافية.

٢٧ - ولم يقع أي مراقب عسكري من مراقبي البعثة ضحية لأعمال عنف إجرامية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. غير أن ذلك يرجع، في تقدير رئيس المراقبين العسكريين، إلى انخفاض مستوى أعمال الدورية في قطاع غالي أكثر منه إلى التحسن العام في الأمن.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٨ - لا تزال المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح على جانبي نهر إنغوري تتعرض لمجموعتين مختلفتين من المشاكل. ففي قطاع غالي، لا تزال جرائم أعمال العنف المشكلة الرئيسية التي تستدعي الاهتمام؛ بينما تتمثل المشكلة الرئيسية في قطاع زغديدي في استمرار محنة الأشخاص المشردين داخليا في المخيمات الستة الرئيسية وفي القرى المحلية. وبينما يعبر عدة مئات من السكان المشردين داخليا نهر

إنغوري خلال النهار لفلاحة حقولهم أو للحفاظ على بيوتهم على الضفة الأخرى من النهر، فإنهم بشكل عام يعودون الى الجانب الجورجي في الليل حيث يتوفر الأمن نسبيا.

٢٩ - ويذكر أعضاء المجلس أنه وقت تقديم تقريره الأخير كانت البعثة تُشارك في مفاوضات متعثرة لتبادل الأسيرة (انظر S/1996/284، الفقرة ٣٣). وفي ٨ نيسان/أبريل، بادل الجانب الأبخازي ٢٨ أسيرا و٤ جثث بجنديين كان يحتجزهما الجانب الجورجي. وفي تبادل الأسرى الثاني في ٢٦ نيسان/أبريل تم تبادل ٥ من صيادي السمك من جورجيا كانوا قد اعتقلوا بعد أن ضلوا طريقهم الى "المياه الإقليمية" الأبخازية مقابل ٥ مدنيين كانوا قد احتجزوا كإجراء انتقامي.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الجانبان بانتهاك اتفاق موسكو المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. فقد ارتكب الجانب الأبخازي ٥ انتهاكات، بينما ارتكب الجانب الجورجي ٤٢ انتهاكا للاتفاق. وكانت غالبية انتهاكات الجانب الجورجي قد ارتكبها جنود غير مسلحين بعد ساعات العمل الرسمية، عندما دخلوا المنطقة الأمنية لأغراض خاصة. وقد قدمت احتجاجات فورية ضد هذه الانتهاكات جميعا باستثناء حالتين.

٣١ - وفي ٣٠ أيار/مايو، قام أفراد مجهولون بنصب كمين في المنطقة الأمنية في قطاع غالي لمركبة أبخازية كانت تقل شخصين مدنيين واثنين آخرين من الميليشيات، حيث لقي ركابها الأربعة مصرعهم. وقد عثرت على المركبة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي أعقاب ذلك الحادث أصدرت السلطات الأبخازية بيانا صحفيا يُندد به بوصفه نتاج "نشاط إرهابي قامت به عصابات أرسلتها جورجيا، وهدفها تعطيل المفاوضات، وزعزعة الوضع وكفالة نقل مهام الشرطة الى عملية حفظ السلام".

٣٢ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أحضر ٢٥ من الميليشيات الأبخاز المدربين تدريباً خاصاً الى قطاع غالي للقيام بعملية تهدف الى التصدي للزيادة في مستوى أنشطة المتمردين في المنطقة. وفي تقدير البعثة أن العملية تمت بشكل منتظم ومكبوح. وقد راقبت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة الحالة عن كثب وزودت البعثة بمعلومات منتظمة.

جيم - وادي كودوري

٣٣ - تتسم الحالة في وادي كودوري بأنها غير مستقرة، وهناك أعمال عنف متقطعة. وقد تم إعادة افتتاح قاعدة فريق أدمجارا بسهولة، ومنذ ذلك الحين سُمح لدوريات البعثة بحرية دخول الطرف الشرقي من الوادي.

٣٤ - وبسبب استمرار الفوضى في الوادي، أخذ السكان المحليون الأمور على عاتقهم وقاموا بدوريات الشرطة في المنطقة. وتم انشاء مجلس من غرفتين يضم زعماء القرية. وقد أعطى المجلس نفسه سلطة قضائية، وحسبما ذكر يستطيع المجلس الأعلى حتى أن يفرض عقوبة الإعدام.

دال - مشكلة الألغام

٣٥ - وقعت، منذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن، سبع حوادث ذات صلة بالألغام، قتل في إحداها مدني محلي وجرح اثنان آخران. ولم يؤثر أي من تلك الحوادث بصورة مباشرة على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. بيد أنه تم في ١٠ نيسان/أبريل، اكتشاف لغم مضاد للدبابات معزز بالألغام مضادة للأفراد على طريق تستخدمه البعثة بصورة رئيسية ولا يستخدمه السكان المحليون إلا من حين لآخر. وبسبب افتقار البعثة إلى القدرة على إزالة الألغام، أدى هذا الحادث إلى قيام كبير المراقبين العسكريين بالتوصية بإغلاق قواعد الأفرقة الثلاث في قطاع غالي (انظر الفقرة ١٩ أعلاه).

٣٦ - وحسبما ذكر بالفعل (انظر S/1996/284، الفقرة ٢٥) لا تقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بدوريات على الطرق الرئيسية في المنطقة الأمنية إلا عندما تعلن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أن الطرق خالية من الألغام. بيد أن أنشطة القوة لإزالة الألغام تقتصر على الطرق التي تربط بين مقرها في القطاع وبين نقاط تفتيش محددة كما أن أنشطتها الخاصة بها لإزالة الألغام لا توفر على هذا النحو الأمن بدرجة كافية لمراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لاستئناف دورياتهم هم بمستوى فعال.

٣٧ - وحسبما أوضحت في آخر تقرير لي (انظر S/1996/284، الفقرة ٢٥)، ناقش رئيس البعثة مع حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية الطريقة التي تمكنهم من المساعدة في تعزيز سلامة البعثة. وبالرغم من أن الجانبين كليهما أعربا عن القلق إزاء أمن المراقبين، من الواضح، للأسباب التي ذكرتها، أنه ليس لدى أي جانب من الجانبين القدرة على مساعدة البعثة بدرجة كبيرة وكما يعلم المجلس، عقد رئيس البعثة اجتماعات مع السلطات ذات الصلة في موسكو لاستكشاف ما إذا كان بالمستطاع الاعتماد على المساعدة المقدمة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتحسين الأمن لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في المنطقة التي تنشر فيها القوة. وأعربت تلك السلطات عن استعدادها لمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا شريطة أن تتلقى من الأمم المتحدة أجرا لقاء خدماتها. ومع مراعاة الشرط القاضي بضرورة أن تكون وحدة إزالة الألغام المتعاقد معها بصورة تجارية تحت قيادة وسيطرة رئيس البعثة ونظرا لطبيعة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، فقد تقرر السعي من أجل وضع ترتيبات أخرى.

٣٨ - وقام فريق من الخبراء في مجال إزالة الألغام تابع للأمانة العامة بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو لتدريب المراقبين في مجال الدراية بالألغام واستخدام معدات اكتشاف الألغام. وبناء على توصيات الفريق وفي ضوء المناقشات التي أجراها رئيس البعثة، تقرر الآن تقديم مركبات محمية ضد الألغام وقدر من الدعم الهندسي على حد سواء للبعثة. ومن المتوقع ضم المهندسين، الذين ستكون مهمتهم اليومية إزالة الألغام من الطرق، ضمن القوة المأذون بها للبعثة وسوف يوزعون بمركباتهم الخاصة لاكتشاف الألغام ومعداتهم ذات الصلة. ولا يمكن استكمال مفهوم العمليات إلا بعد الاتفاق

مع الحكومة التي سوف تساهم بالدعم الهندسي وبمعدات اكتشاف الألغام. ومن شأن هذا الترتيب، بعد تشغيله على النحو الأوفى، أن يمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا من استئناف القيام بدورياتها في قطاع غالي بنفس مستوى تشغيلها الفعال تقريبا على غرار ما كان عليه الحال فيما سبق وينبغي أن يظل هذا الترتيب نافذا على الأجل الطويل. ولكنني لا أرغب في أن أخفي على المجلس بأنه لا يزال يوجد قدر من المخاطر وذلك على الرغم من أن هذا الترتيب من شأنه أن يحسن أمن المراقبين إلى حد كبير.

٣٩ - وأظهر ممثلو فريق "أصدقاء جورجيا" في مبادرتهم السياسيتين اللتين تقدموا بهما في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى الرئيس شيفارونادزه والسيد اردزينبا (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، في تبليسي اهتمام حكومة كل منهم بتدهور أوضاع الأمن في منطقة غالي وطالبوا الأطراف باتخاذ خطوات للحيلولة دون زرع الألغام.

٤٠ - وحسبما ورد في التقرير بالفعل (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، اعتمد مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ قرارا بشأن وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع في أبخازيا، جورجيا (انظر S/1996/371). وقرر المجلس بمقتضى هذا القرار، وبموافقة الأطراف، على أن "وضع علامات على حقول الألغام ونزع الألغام في إقليم أبخازيا بجورجيا، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة وبالتعاون مع السلطات المحلية" ينبغي إضافته إلى ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي المناقشات التي جرت مع السلطات ذات الصلة في موسكو، أكد رئيس البعثة على أن عبارة "بمساعدة الأمم المتحدة" ينبغي أن تفهم على أنها تشير إلى المساعدة المالية التي تقدمها الأمم المتحدة. كما قرر المجلس تكليف "أطراف النزاع، بأن تقوم بمساعدة قوة حفظ السلام [التابعة لرابطة الدول المستقلة] في منطقة النزاع في أبخازيا، جورجيا، باتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة أفراد [بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا] أثناء أدائهم لمهامهم". ولقد أبلغ رئيس البعثة بأن "منطقة النزاع" تتصل فقط بالمنطقة الأمنية في مجال مسؤوليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبين قوة حفظ

السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة

٤١ - لا يزال التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة مرضيا، وبخاصة، فإن استخدام طائرة مروحية تابعة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لإجلاء الضحايا من السكان المحليين أمر عظيم الفائدة، وكذلك المساعدة الطبية التي يقدمها أطباء القوة للضحايا في المستشفى العسكري في سوخومي. وتشترك البعثة والفرقة معا في القيام بدوريات حينما يسمح الموقف على الأرض بذلك.

٤٢ - ولقد انتقد برلمان جورجيا، بقراره المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل المذكور في الفقرة ٩ أعلاه، قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بسبب فشلها حتى الآن في ضمان "العودة الآمنة وغير المشروطة للمشردين عنوة واللاجئين". وصرح بأنه إذا ظلت الولاية الحالية للقوة كما هي وتم تجاهل مقترحات

جورجيا بولاية جديدة [انظر S/1996/5، الفقرة ٤]، ينبغي اعتبار عملية حفظ السلام غير ذات قيمة "وينبغي أن تنسحب من إقليم جورجيا في غضون شهرين".

٤٣ - وتحدث الزعيم الأبخازي، السيد اردزينبا، مؤيدا لمواصلة بقاء القوة في منطقة النزاع وأعرب عن رأي مفاده أن أي تغييرات في ولاية القوة أو انسحابها في نهاية الأمر لا ينبغي أن يتقرر إلا بموافقة الطرفين.

٤٤ - وفيما يتعلق بالولاية، كلف مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، في قراره المؤرخ ١٧ أيار/مايو (انظر الفقرة ١١ أعلاه) مجلس وزراء الخارجية ومجلس وزراء الدفاع التابعين لرابطة الدول المستقلة بمتابعة جهودهما معا ومع ممثلي الطرفين، "لتحديد ولاية قوات حفظ السلام المشتركة وفقا للقرار الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن رابطة الدول المستقلة" ومدد إقامة قوة رابطة الدول المستقلة حتى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦.

سابعا - الجوانب المالية

٤٥ - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٧/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مبلغا إجماليا ٦٠٠ ٠٨٩ ١٧ دولار لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٤٦ - وسوف أقدم في أقرب وقت ممكن إضافة لهذا التقرير تبين الآثار المالية المترتبة على تضمين ميزانية البعثة البرنامج المصغر لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا المشار إليه في الفقرة ١٧ أعلاه. وستبين الإضافة أيضا الآثار المالية للترتيبات الجاري اتخاذها لمعالجة خطر الألغام المذكور في الفقرة ٣٨.

٤٧ - وستقتصر تكلفة استمرار عمل البعثة على المبلغ الذي رصدته الجمعية العامة إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ وفقا لما هو موصى به في الفقرة ٥٧ أدناه.

٤٨ - وحتى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١,٧ مليون دولار، كما بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٧ بليون دولار.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٤٩ - إن التحدي الاجتماعي والاقتصادي الذي يواجه حكومة جورجيا ومجتمع المانحين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية خلال هذه الفترة الانتقالية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إنما يكمن في إيجاد توازن صحي بين تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان ودعم الخطط الطويلة الأجل للإنعاش والتنمية.

٥٠ - وقد أسفر التقدم الذي أحرز مؤخرا في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي عن زيادة المساعدة التقنية والإنمائية المنحى وأدى إلى انخفاض الإغاثة الطارئة والمساعدة الإنسانية. وقد التمسست الحكومة، إدراكا منها لتوقف بعض الدعم الإنساني، الحصول على المساعدة في إنعاش القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإعادة تشكيلها. ووافقت مؤسسات بريتون وودز ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة على دعم البرامج التي تستهدف التنمية البشرية المستدامة، كما فعل ذلك الاتحاد الأوروبي. وتكفل الحكومة إجراء التنسيق المناسب بين أنشطة المانحين في جورجيا، فتمكن بذلك المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف من تنفيذ المساعدة على نحو متضافر.

٥١ - ويقوم المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإسداء المشورة للحكومة في السياسة العامة والمساعدة المالية من أجل بناء القدرات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

تاسعا - ملاحظات

٥٢ - لا تزال العملية السياسية متوقفة كما هو مبين أعلاه. فلا تزال القضية الأساسية في النزاع بين جورجيا وأبخازيا بدون حل، ألا وهي تحديد مركز سياسي لأبخازيا يحظى بقبول الطرفين. ومع ذلك، ما برحت مقتنعا بأن المفاوضات بين حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية لا تزال الوسيلة الوحيدة لتسوية المسألة في نهاية المطاف والعمل بذلك على حل المشاكل الإنسانية للاجئين والمشردين. ويشترك في هذا الرأي قادة الاتحاد الروسي الذين اجتمع بهم أثناء زيارتي الأخيرة لموسكو.

٥٣ - ولا يزال مبعوثي الخاص ونائبه المقيم على استعداد لمواصلة جهودهما على النحو المشروح في تقريرتي السابق (S/1996/284، الفقرتان ٤٧ و ٤٨)، وذلك بمساعدة الاتحاد الروسي كوسيط والاشتراك الفعلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، أكرر عرضي للاجتماع بقيادة الطرفين إما منفردين أو مجتمعين، إن كان ذلك سيدفع عملية السلام إلى الأمام.

٥٤ - ويعتزم مبعوثي الخاص ونائبه المقيم الاجتماع بمسؤولي الاتحاد الروسي في موسكو في النصف الثاني من تموز/يوليه. وسيستعرضان في ذلك الاجتماع الحالة، ولا سيما الجهود المبذولة بقيادة روسيا فيما يتعلق بمشروع البروتوكول، وسينظران في سبل دفع عملية السلام. وسوف يكثف النائب المقيم مشاوراته مع الطرفين على أمل أن يصبح من الممكن عندئذ لمبعوثي الخاص أن يعقد محادثات معهما.

٥٥ - وخطر الألغام في قطاع "غالي" خطر لا يُستهان به وليس محصورا في منطقة محدودة. وهو لا يحول فحسب دون تنفيذ البعثة لولايتها تنفيذا كاملا، بل يمكن كذلك أن تترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة عندما تستأنف في النهاية عملية إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مواطنهم. وعلى الرغم من أنه يجري اتخاذ ترتيبات لتحسين الحالة الأمنية للمراقبين كي يتسنى استئناف الدوريات، فهذا لا يحول

دون زرع ألغام جديدة. لذلك أناشد بإلحاح جميع الأطراف المعنية أن تضع نهاية لممارسة تعرض للخطر أرواح السكان المحليين والموظفين الدوليين والمدنيين والعسكريين وتمنع البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً.

٥٦ - وكما قلت مرارا وتكرارا في تقارير سابقة، لا يستطيع إقرار السلم سوى الطرفين المعنيين، ويجب أن يتم ذلك عن طريق الحوار والتساهل المتبادل. وانعدام التقدم في هذا المضمار في الوقت الحالي يدعو إلى الشك في مدى جديتهما في البحث عن السلام. كذلك لا يرجح أن تأتي التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لتحسين الأوضاع في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح بنتيجة فعالة ما لم يبد الطرفان الإرادة اللازمة للتعاون. ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن الوضع المالي للمنظمة لا يسمح لي بمواصلة طلب موارد من أجل صنع السلم وحفظ السلام في الحالات التي يكون فيها احتمال إحراز التقدم ضئيلا.

٥٧ - وعلى أمل أن يكون لا يزال من الممكن إقناع الطرفين بالعمل على إعادة تنشيط عملية السلام، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولكن بما أن ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ستنتهي في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإن من الواجب أن يخضع تمديد ولاية البعثة لاستعراض مبكر من قبل المجلس إذا ما اتخذت قرارات بتغيير ولاية تلك القوة. وسوف أطلع مجلس الأمن بالطبع على التطورات التي تحدث في هذا الصدد.

٥٨ - وختاماً، أود انتهاز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مبعوثي الخاص، السفير إدوارد برونر، ونائبه رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، السيدة ليفيو بوتا، ورئيس المراقبين العسكريين، اللواء بير كولستروم، وإلى جميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الخاضعين لقيادتهم، لتفانيهم المتواصل ومثابرتهم في ظروف شاقة في أداء المهام التي أناطهم بها مجلس الأمن.

مرفق
تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٨	الأردن
١	ألبانيا
٩	ألمانيا
٦	إندونيسيا
٢	أوروغواي
٨	باكستان
١١	بنغلاديش
٥	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٦	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٥ + (١)	السويد
٥	سويسرا
٥	فرنسا
٤	كوبا
٥	مصر
١٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية
٤	النمسا
٧	هنغاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٣	اليونان
١٢٥ (١)	المجموع

(أ) قد يختلف انتشار المراقبين العسكريين بسبب عمليات التناوب.

انتشار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

— — — — —